تحليلات وآراء

التحدي الإرهابي وتشكيل الوعي الوطني: أثر فتوى الجهاد الكفائي في إعادة انتاج الهوية العراقية

بقلم: م.م أنغام عادل حبيب / جامعة النهرين

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

5 أيار 2025

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

يشكل الإرهاب المعولم، بأبعاده العنيفة وخطاباته الأيديولوجية العابرة للحدود، أحد أخطر التحديات التي واجهت الدولة العراقية الحديثة، لاسيما في مرحلة ما بعد عام 2003. وقد بلغت هذه التحديات ذروتها مع اجتياح تنظيم "داعش" لمدن عراقية كبرى عام 2014، وما ترتب على ذلك من انهيار أمني واسع النطاق، وانكشاف خطير في بنية الدولة والمجتمع. في هذا السياق، لم يكن الرد مقتصرا على أدوات الدولة التقليدية، بل جاءت فتوى "الجهاد الكفائي" التي أطلقها المرجع الأعلى السيد علي السيستاني لتؤسس لحظة مفصلية في التاريخ العراقي المعاصر، أعادت من خلالها تشكيل الوعي الجمعي، وحركت طاقات مجتمعية واسعة تجاوزت الانقسامات الطائفية والمناطقية.

إن هذه الفتوى، ورغم انبثاقها من مصدر ديني، حملت مضمونا وطنيا جامعا، أعاد الاعتبار لمفهوم "الدولة ككيان يستحق الدفاع"، وأسهم في تشكيل وعي جديد لدى شرائح واسعة من العراقيين حول معنى الانتماء والهوية والمواطنة. لقد مثلت الفتوى، في لحظتها الحرجة، فعلا تأسيسيا غير تقليدي ساهم في إعادة إنتاج الهوية العراقية ليس بوصفها انتماءً اثنياً أو طائفياً، بل باعتبارها هوية مقاومة في وجه خطر وجودي.

دور الإرهاب في تفكيك منظومة الأمن العراقي

شكل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" ذروة التهديد الإرهابي الذي واجهه العراق بعد عام 2003، لكنه في جوهره لم يكن مجرد امتداد لحركات التمرد المسلح، بل كيان راديكالي منظم يحمل مشروعا عابرا للحدود يهدف الى تقويض الدولة الوطنية الحديثة وإحلال نموذج خلافي – أيديولوجي بديل مبني على طروحات فقهية مشددة. استغل داعش الفراغات الأمنية، والنزاعات الطائفية، والتهميش السياسي، لينشىء بنية سلطوية موازية في المناطق التي اجتاحها، وقدم نفسه ك "بديل سياسي واجتماعي" للدولة، لا كمجرد تنظيم متمرد.

بدأ ظهور التنظيم في صورته المتطرفة الحالية بعد تحوله من "دولة العراق والشام الإسلامية" الى "داعش"، واستفاد من الحرب في سوريا، ومن الانقسام المجتمعي الطائفي العراقي، لينفذ في حزيران 2014 هجوما خاطفا اجتاح فيه الموصل، ثاني أكبر مدن العراق، دون مقاومة حقيقية من القوات النظامية، ما كشف عن تدهور كارثي في بنية القيادة والسيطرة، وانهيار مقومات القوة وانخفاض الدافعية القتالية لدى الجيش.

ما يميز تنظيم داعش عن الجماعات المسلحة السابقة هو تكامله التنظيمي والأيديولوجي، وامتلاكه جهازا إعلاميا فعالا، ومؤسسات إدارية وخدمية في المناطق التي سيطر عليها، مما

مكنه من فرض نمط حكم سلطوي على ملايين المواطنين لفترة تجاوزت ثلاث سنوات. وقد استخدم داعش العنف المفرط، والرمزية الدينية، والاعدامات الجماعية، والتدمير الثقافي (كالهجوم على الآثار والمراقد)، لبث الرعب وفرض السيطرة، لكنه في الوقت ذاته حاول تقديم نفسه كمنقذ لـ "المهمشين السُنة"، مستغلا السياسات الفاشلة للحكومات العراقية ما بعد 2003.

على المستوى البنيوي، سعى داعش الى تفكيك مفهوم "العراق" كدولة موحدة، واستبداله بخطاب طائفي وإثني يفكك الروابط الوطنية، ويعيد تشكيل المجتمع على أسس دينية مغلقة. ولهذا، كان تهديده يتجاوز السيطرة على الأرض الى محاولة تفكيك النسيج المجتمعي نفسه، وتحطيم رمزية الدولة باعتبارها مرجعية موحدة.

وقد وجدت عناصر التنظيم بيئة حاضنة في بعض المناطق نتيجة الشعور بالتهميش السياسي أو الاستياء من الفساد، ما جعل المواجهة مع التنظيم معقدة، تتطلب استجابات ليست فقط عسكرية، بل اجتماعية وثقافية ونفسية، تهدف الى تجفيف حواضنه وإعادة بناء الثقة بين الدولة ومواطنيها. وهنا تحديدا برزت أهمية الفعل الرمزي والتعبوي الذي مثلته فتوى "الجهاد الكفائي"، باعتبارها لحظة تجاوز جماعي للانقسامات، واستعادة لفكرة الوطن بوصفه قيمة قابلة للدفاع، لا مجرد إطار مفروض.

أثر فتوى الجهاد الكفائي في تشكيل الوعي الوطني العراقي

جاءت فتوى الجهاد الكفائي التي أصدرها المرجع الأعلى السيد علي السيستاني في 13 حزيران 2014، في لحظة تاريخية حرجة كانت الدولة العراقية فيها على شفا الانهيار، والمجتمع منقسما على أسس طائفية وعرقية، ومفهوم "الوطن" ذاته مهددا بالتمزق. وفي هذا السياق، لم تكن الفتوى مجرد دعوة دينية لحمل السلاح، بل مثلت نداءً وطنيا جامعا حرك مخزون الوعي الجمعي العراقي وأعاد توجيهه نحو الدفاع عن الكيان الوطني بوصفه هوية ووجودا مشتركا.

1. إعادة إنتاج الهوية الوطنية من خارج الدولة الرسمية

لقد لعبت الفتوى دورا حاسما في نقل مركز الفعل الوطني من الدولة بوصفها مؤسسة رسمية، الى المجتمع بوصفه حاضنة دفاعية. وبذلك، أعادت الفتوى ترسيم العلاقة بين المواطن والوطن، بعيدا عن الانقسامات الطائفية والعرقية التي كرستها المحاصصة بعد 2003. فبينما فشلت مؤسسات الدولة في الحفاظ على وحدة البلاد، برزت الفتوى كمرجعية جامعة استطاعت أن توحد العراقيين حول هدف وجودي واحد: حماية الوطن والمقدسات.

2. الفتوى بوصفها محفزا لإنتاج وعي جمعي طارئ

في علم الاجتماع السياسي، تُعرف لحظات التهديد الوجودي بأنها كفيلة بتوليد "وعي جمعي طارئ"، يعيد تعريف الجماعة السياسية ويستنهض مواردها النفسية والرمزية. وقد جسدت الفتوى هذا المعنى بامتياز، إذ تجاوزت البعد الفقهي التقليدي الى خطاب تعبوي – وطني حث على الدفاع عن كل العراقيين، بغض النظر عن انتماءاتهم، باعتبارهم "مواطنين مهددين" لا "طوائف متناحرة". وقد أسهم ذلك في تعزيز مفهوم المواطنة القتالية، لا كفعل عنف، بل كفعل تضحية في سبيل الجماعة الوطنية الكبرى.

3. تأسيس سردية وطنية مضادة للسردية الإرهابية

في مقابل السردية التي حاول تنظيم داعش ترسيخها -والقائمة على تفكيك العراق الى كانتونات طائفية أو أثنية -جاءت الفتوى لتؤسس سردية وطنية قائمة على التضامن، والتضحية، والوحدة. لقد أصبحت الفتوى رمزا لاستنهاض "الضمير الوطني"، ومرجعا روحيا وأخلاقيا لأجيال كاملة أعادت من خلالها تعريف العراق ليس كجغرافيا منقسمة، بل كقضية جامعة تتطلب الفداء والصمود.

4. دور الحشد الشعبي في ترسيخ الوعي الوطني

نتج عن الفتوى تشكيل "الحشد الشعبي"، وهو كيان عسكري – شعبي مثل تجسيدا عمليا للفتوى، وجسرا بين المرجعية الدينية والشعب. ومع أن الحشد تأسس في البداية كاستجابة أمنية، إلا أنه تحول الى ظاهرة وطنية تحمل رمزية عالية، وصار جزءا من المشهد الرمزي للدولة، ما عزز حضور مفهوم "الوطن المدافع عنه من أبنائه" لا "الدولة المستوردة" التي تعتمد على الحماية الخارجية.

5. الفتوى كأداة لتجاوز الانقسام الطائفي

رغم أن الفتوى صدرت من مرجعية شيعية، إلا أنها لم تُصغ بلغة طائفية، بل بلغة وطنية وأخلاقية. وقد أكدت المرجعية لاحقا، في خطابات متعددة، أن الدفاع يشمل الجميع، وأن حماية جميع العراقيين واجب شرعي ووطني. وقد استجابت لها شرائح مختلفة من المجتمع، بما في ذلك عشائر سنية ومكونات أقليات، ما مكن من فتح ثغرة في جدار الانقسام، ومهد لإمكانية بناء خطاب وطني جديد يتجاوز منطق التنازع الهوياتي.

الفتوى بين النجاح العسكري والتماسك الاجتماعي

شكلت فتوى الجهاد الكفائي لحظة فارقة في التاريخ السياسي والاجتماعي المعاصر للعراق، لم تقتصر آثارها على الميدان العسكري فحسب، بل امتدت الى إعادة صياغة الوعي الوطني العراقي في ظل ظرف استثنائي اتسم بانهيار أمني حاد وتصدع في بنية الدولة ومفهوم الانتماء الجمعي. لقد جاءت الفتوى كمبادرة دينية من خارج مؤسسات السلطة الرسمية، إلا أنها أسست لفعل وطني شامل، تجاوز الاعتبارات الطائفية والفئوية، وحرك الطاقات الشعبية نحو هدف جامع: الدفاع عن الوطن بوصفه كيانا مشتركا لكل العراقيين.أظهرت الدراسة أن الفتوى نجحت في استنهاض وعي جمعي طارئ أعاد تعريف الهوية الوطنية على أسس التضامن والتضحية والانتماء، ونجحت، ولو مرحليا، في تجاوز منطق الانقسام الطائفي الذي طبع المرحلة التي أعقبت عام 2003. كما بينت أن الحشد الشعبي، بوصفه ثمرة عملية للفتوى، مثّل حالة من التلاحم المجتمعي مع مرجعية دينية ذات طابع وطني، ما أدى الى إنتاج سردية مضادة للسردية الإرهابية التي سعى تنظيم داعش لترسيخها.

غير أن هذا التحول لم يكن بمنأى عن التحديات، وفي مقدمتها خطر التسييس، ومحاولات احتكار الرمزية الوطنية، وإشكالية دمج التشكيلات الشعبية ضمن بنى الدولة دون المساس بمبدأ احتكار العنف الشرعي. وعليه، فإن أحد أبرز دروس هذه التجربة يتمثل في ضرورة تحويل لحظات التماسك الوطني الطارئة الى مشاريع طويلة الأمد تعيد بناء العقد الاجتماعي على أسس مدنية جامعة، وتعزز ثقافة المواطنة والمشاركة، بعيدا عن الفئوية أو الاستقطاب.

وقد أظهرت فتوى الجهاد الكفائي، بوضوح، أن المرجعية الدينية في العراق لا تؤدي دورا تقليديا فحسب، بل تمارس وظيفة استراتيجية في لحظات الخطر، حيث تنتقل من الفضاء الديني الى الفعل السيادي، وتؤسس لتلاحم شعبي – مؤسسي يملأ فراغات الدولة ويمنع انهيارها. وهذا البعد يؤكد أن الفتوى لم تكن مجرد موقف شرعي، بل أداة لإنتاج توازن وطني جديد، جرى من خلاله إعادة تعريف مفاهيم الدفاع، والتضامن، والانتماء.

وعليه، فإن ما بعد التحدي الإرهابي يجب أن يُدار باعتباره فرصة استراتيجية لتقوية الدولة، عبر ثلاثة مسارات مترابطة: أولا، تقوية البنية الأمنية والمؤسساتية بالاستفادة من دروس الحشد الشعبي وتجربته التنظيمية؛ ثانيا، إعادة بناء الخطاب الوطني بما يتجاوز الانقسامات الهوياتية الضيقة؛ وثالثا، ترسيخ ذاكرة جماعية تنتج وعيا جماهيريا مشتركا، يرى في الدولة الحاضن الشرعي والضامن للمصير المشترك.

في هذا الإطار، تصبح فتوى الجهاد الكفائي نموذجا يمكن تكييفه في بناء استراتيجية وطنية شاملة، تؤسس ليس فقط للردع، بل للمناعة المجتمعية، والانطلاق نحو مشروع دولة عراقية قادرة على الاستجابة للتحديات المعقدة في بيئة إقليمية ودولية مضطربة.